ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Achieving the Part of Proving and its Increased Self-evident Qualities as Quoted from «The Footnote of Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah al-Esfraini on the explanation of al-Nasafiyya Believes »

Assist. Lect. Ahmed Shaker Mahmoud

Tikrit University / College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
Ahmed1985000000 @ gmail @ com

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 27 Sept. 2020
Accepted 5 Oct 2020
Available online 16 Dec 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

A B S T R A C T

This research is an investigation of a canonical text that has scientific and historical value. It is for one of the Islamic scholars who lived from the beginning of the second half of the ninth century until the middle of the tenth century AH; he is namely Sheikh Ibrahim bin Muhammad bin Arab Shah Al-Esafraini, known as: Essam Al-Din (d. : 951 AH) This text is part of his "commentary on the explanation of al-Nasif's beliefs," which is one of the books approved by Ahl al-Sunnah wal-Jama` in the field of theology. Sheikh Essam El-Din was famous for being a meticulous owner, and he had follow-ups and conclusions on his predecessors, as he is a scholar not traditional. This text includes the thoughts and perspectives of Sheikh Essam El-Din, which he wrote in the form of comments on explaining the Nasfi beliefs, and what our concern is is the section on two matters:

1- Proving that the divine attributes (meanings) must be said as that they exist.

2- It must be said that it is in addition to the divine self so that the understanding and knowledge of the divine self and its

characteristics are organized in a manner that is definitely consistent with the nature of human thinking based on the law of Islam.

So the researcher made a short translation, copied the text, met it in five handwritten copies, and took care of it as an investigation into the margin.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.11.2020.07

تحقيق الجزء الخاص بإثبات الصفات الثبوتية وزيادتها على الذات من «حاشية إبرهيمَ بن محمدٍ بنِ عربِ شاه الإسفرائيني الشهيرِ بـ: عصام الدين (ت : 951هـ) على شرحِ العقائدِ النسفية»من الورقة (60) حتى الورقة (65)

م م. أحمد شاكر محمود/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

إن هذا البحث عبارة عن تحقيق نص تراثي يتمتع بقيمة علمية وتأريخية ، لأحد علماء الإسلام الذي عاش في الفترة ما بين مطلع النصف الثاني من القرن التاسع حتى منتصف القرن العاشر الهجري ، وهو الشيخ

إبرهيمَ بن محمدٍ بنِ عربِ شاه الإسفرائيني الشهيرِ بـ: عصام الدين (ت : 951هـ) .

وهذا النص هو جزء من «حاشيته على شرح العقائد النسفية » أحد الكتب المعتمدة عند أهل السنة والجماعة في تخصص علم العقيدة .

اشتهر الشيخ عصام الدين بأنه صاحب دقيق وله تعقبات واستدراكات على من سبقه ، فهو عالمٌ ليس تقليدياً .

يتضمن هذا النص أفكارا وأنظارا للشيخ عصام الدين كتبها على شكل تعليقات على شرح العقائد النسفية وما همنا هو الجزء الخاص بأمرين :

1- بإثبات أن الصفات الإلهية (المعاني) لابد من القول بوجودها .

2- ولابد من القول بأنها زائدة على الذات الإلهية حتى ينتظم فهم ومعرفة الذات الالهية وصفاتها بشكل ينسجم مع طبيعة التفكير الإنساني على قانون الإسلام قطعاً .

فقام الباحث بعمل ترجمة مختصرة ، ونسخ النص ومقابلته بخمس نسخ خطية والعناية به تحقيقاً في الهامش .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله الامين ، وعلى آله وأصحابه أهل اليقين ، وبعدُ ، فإن الاشتغال بعلم العقيدة من أهم من يصرفُهُ الإنسان في انواع العلوم والمعارف ، فهو ذكرٌ ، وعلم ، ويقين ، وبه انتظام العمل وضبط السلوك ، فالاعتقاد هو النظام الفكري الذي تتفرَّعُ عليه الأعمال ، فإن حَسُنَ حَسُنَتْ ، وإن ساءَ ساءتْ .

ومن أهم الكتب الدقيقة في هذا العلم الشريف هو «شرح العقائد النسفية» للعلامة التفتازاني ، وحواشيه .

ومما زيَّنَ رِباع المعرفة والفكر الكلامي ما كتبه الشيخ إبراهيم بن عرب شاه الشهير بعصام الدين الإسفرائيني رحمه الله ونور مضجعه ؛ أعني حاشيته على شرح العقائد .. تلك التي أثراها بالمعلومات والأفكار ، وعطّرها بالإيرادات والانظار ، فكانت محل عناية العلماء ليل نهار ، فهو قد بيَّن مطويات شرح العقائد ، وحرر مقاصده ، وانتقد بعض النُظَّار ممن سبقه كالعلماء الخيالي الذي ما ترك له توجيها إلا واورد عليه اعتراضاً ، ولا فوَّتَ له تعبيراً إلا وانتقده مبيناً وجهة نظره الثاقبة الدالة على عميق ذهنه السيال .

فانتخب الباحث من تلك الرحلة العلمية جزءًا يختص بمسألة : إثبات الصفات التي انكر وجودها المعتزلة ، فجاء على شكل تعليقات على شرح العقائد .

فتناول الباحث ذلك النص بالتحقيق والعناية مقدماً عليه دراسة تعريفية بالشيخ العصام وحاشيته المتينة.

فكانت الخطة بعد المقدمة على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : يتضمن سيرته الشخصية فكان أربعة فروعٍ .

المطلب الثاني : يتضمن نشأته وسيرته العلمية وفاته ، فكان خمسة فروع .

المطلب الثالث : يتضمن «حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية» ، فكان ثلاثة فروعٍ .

وجاء بعد ذلك النص المحقق مذيَّلاً بالهوامش .

وأسال الله تعالى التوفيق وعليه التكلان ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المطلب الأول : سيرته الشخصية [1]:

الفرع الأول: ولادته كانت في إسفراييين [2] سنة (879) هـ [3] .

الفرع الثاني : اسمه هو إبراهيم بن محمد بن عربشاه .

الفرع الثالث : لقبه هو «عصام الدين» ، ويلقب بـ «العصام» .

ولم تشتهر له كنية ، فلم يذكره أحد بكنيته غير التونكي [4] في المصنفين ، فقد كناه بـ«أبي أسحق» [5] .

الفرع الرابع : نسبته الشهيرة فهي : الاسفراييني ، وقد ينسب إلى الإقليم أيضا فيقال الاسفراييني الخراساني ، أو ينسب إلى هراة [6] فيقال الاسفراييني الهروي ، وإلى سمرقند ، فيقال الاسفراييني الهروي السمرقندي [7] .

المطلب الثاني : نشأته وسيرته العلمية وفاته :

الفرع الاول : نشأته ؛ قال ابن العماد : (هو من بيت علم،ونشأ هو طالباً للعلم،فحصل وبرع وفاق أقرانه مشارا إليه بالبنان) [8] .

الفرع الثاني : شيوخه :

1- كان شيخ عصام الدين الأول هو والده الذي كان قاضيا باسفراييين

2- جده لأمه داود الخوافي [9].

3- الملا عبد الرحمن الجامي [10].

الفرع الثالث : تلاميذه : لم تشخص المصادر تلاميذ لعصام الدين سوى :(أبو الفتح الشريفي)[11].

الفرع الرابع : مصنفاته : وفيما يلي أهم آثار ومصنفات العصام في مختلف صنوف المعرفة:

أبرز آثاره النحوية والصرفية و علم الوضع :

1- حاشية على الفوائد الضيائية [12] .

2- شرح الكافية [13] .

3- ميزان الأدب [14] .

4- شرح الرسالة الوضعية العضدية [15].

أبرز آثاره البلاغية :

5- الأطول في شرح تلخيص المفتاح [16] .

6- حاشية على شرح الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني [17] .

7- حاشية على متن السمرقندية في الاستعارات [18] .

8- شرح السمرقندية [19] .

أبرز آثاره في المنطق :

9- حاشية على شرح الجرجاني على القطب الرازي على الشمسية [20] .

ابرز آثاره في التفسير :

10- حاشية على تفسير البيضاوي [21] .

ابرز آثاره في الحديث والسيرة :

11- شرح شمائل الترمذي [22] .

ابرز آثاره في الفقه :

12- شرح الوقاية للمحبوبي [23] .

13- شرح الهداية للمرغيناني [24] .

ابرز آثاره في علم الكلام والفلسفة :

14- حاشية على شرح التفتازاني للعقائد النسفية [25] .

15- حاشية على (شرح المواقف) للتفتازاني [26] .

16- شرح (طوالع الأنوار) للقاضي البيضاوي [27] .

آثاره في الأدب والعروض :

17- شرح قصيدة البردة للبوصيري (بالفارسية) [28] .

18- ترجمة فتح النقوض في شرح العروض الأندلسي [29] .

الفرع الخامس : وفاته .

اختلفت المصادر في سنة وفاة عصام الدين ، والراجح أن سنة وفاته هي (951) هـ[30] ، فرحمه الله تعالى ونفع بكتبه آمين .

المطلب الثالث : حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية

الفرع الاول : نسبة المخطوط للمؤلف : وهي ثابتة بشهادة المصادر التاريخية[31] ، واعتراف المؤلف في مقدمة حاشيته بنفسه ما نصه : (وبعدُ ، فيقولُ العبد المتوسِّل إلى الله المبينِ القوي المتينِ إبراهيمُ بنُ محمدٍ بنِ عربٍ شاه الإسفرائني عصامُ الدين : فهذه فوائدُ وافية ، بل موائدُ آثرتُ بها مَنْ أرادَ أنْ يطالعَ«شرح العقائد» ...إلخ) [32] ، فهي قطعية .

الفرع الثاني : الجزء المراد تحقيقه من «حاشية عصام الدين على شرح العقائد النسفية»: هو : ما يتعلق بإثبات الصفات الثبوتية والنزاع مع المعتزلة ، دون الشروع في تفاصيل نفس الصفات ؛ يعني النص المحقق يبدأ من كلام الشيخ عصام الدين من الورقة (60) قوله : وله صفات ... إلى الورقة (65) قوله : صفة أزلية .

تناول الشيخ النزاع مع المعتزلة النافيين الصفات الثبوتية .

الفرع الثالث : صفة عمل الباحث في التحقيق :

1. نسخ النص بالخط العربي المعاصر .
2. مقابلة النص على خمسة وإثبات الفروق في الهامش ؛ ليكون المجموع ست نسخ .
3. التعريفات المطلوبة بالأعلام والكتب والاماكن .
4. نسبة الآيات الى سورها في المصحف الشريف مع تخريج الاحاديث إن وجد ، والأبيات الشعرية ، ونسبة الأقوال الى قائليها .
5. التعليق على بعض المواطن .
6. ضبط النص بعلامات الترقيم وتشكيل ما يحتاج الى حركات لدفع الوهم .
7. نقل نص شرح العقائد النسفية في أعلى جاشية عصام الدين مفصولاً بينهما بخط .
8. جاء خط النص المحقق والهامش من نوع (Arial) ، و حجم خط النص المحقق (14) وخط الهامش (12).
9. شرح العقائد جاء بخط من نوع (Font 398) وبحجم (14) .

واسال الله تعالى التوفيق والسداد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

[النص المحقق : إثباتُ الصفات الثبوتية]

(ولَهُ صفاتٌ) لِمَا ثَبَت مِن: أَنَّه تَعَالَى عَالِمٌ قَادِر حَيٌّ إلى غَيْر ذَلِكَ، وَمَعْلُوْمٌ: أَنَّ كُلًّا مِن ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنى زائِدٍ عَلَى مَفْهُوْم الوَاجِب

.....

قوله[33]: (ولهُ صفاتٌ) قَدَّم المُسند ؛ للتخصيص ، فنَبَّه على أنَّه لا يُشاركُ صفاتُهُ صفاتِ غيرِهِ إلا في الاسم فهي مُختصة به لا يشاركُهُ غيرُه فيها .

و[قد نَبَّه][34] بإضافة الصفات إليه وجمعها[35]على مغايرتها للذات[36] وثبوت أنَّه حي قادر عالم إلى غير ذلك بالشرع والعقل .

ولا خفاء في أنَّ العقل كما يدل على ثبوت هذه الأسماء يدل على ثبوت الصفات من غير حاجة إلى التمسك بثبوت هذه الأسماء[37] واستلزام ثبوتها ثبوت مبادئها[38] فإنَّ إتقان[39] أفعاله تعالى كما يدل على كونه عالما يدل[40] على ثبوت العلم له ، والشرعَ كما يدل[41] على إطلاق العالم عليه [تعالى][42] دل على إضافة العلم إليه .

ولما بنى ثبوت الصفات على ثبوت الأسماء قدم وصفه بهذه الأسماء على إثبات الصفات إلا أنَّه ينبغي أن يذكر المتكلم والمكون أيضا وكأنَّه لم [يذكرهما] [43] ؛ لعدم ورود الشرع بهما ، فقولُ الشارح (لِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ عالمٌ ...إلَخ) إنَّما يتم في ثبوت[44] الصفات[45] ، لا في ثبوت الصفات الثمانية[46]. وأراد بـ«مفهوم الواجب» مفهوم اسم الله [تعالى][47] لا مفهوم هذا المشتق ، فكأنَّه قال : يدل على [معنى][48] زائد على الذات[49] الواجب ، وهو المرجع في قوله (لما[50] ثبت أنَّه عالم). وإنَّما عَّبر عنه بمفهوم الواجب ؛ لأنَّه فسَّرَ « الله » سابقا بـ(الذات الواجب الوجود) [51] .

وتنكير « زائد » يشعر بأنَّ كلا [52] يدل على زائد آخر ؛ كما صرَّح به بقوله : (وليس الكل ألفاظا مترادفة) ، والأولى أن يقول[53]: (إنَّ كلا يدل على[54] مفهوم مغاير [لمفهوم][55] الواجب ؛ لأنَّ الزائد يستدعي أن يكون [أ/61/و] مفهوم الواجب داخلا في مفهوم كلٍ ، ولا يخفى فساده .

ومن البين أنَّ مأخذ الاشتقاق المعنى المصدري ، وهو ليس الصفة الموجودة ، بل ما يلزمه من الحاصل بالمصدر ، فقوله : (فثبت له صفة العلم) تفريعٌ على ثبوت المأخذ ، لا لأنَّ المأخذ نفسُ الصفة ، بل لأنَّه يستلزمها ، وإذا ثبت صفة العلم[56] والقدرة والحياة وغير ذلك يثبت[57] له صفات موجودة ؛ بناءً على أنَّ هذه صفات[58] موجودة في المخلوقات .

فاندفع ما يقال : «هذا إنَّما يدل على[59] زيادة المفهوم ولا كلام فيها والكلام في زيادة الحقيقة ، ولا يدل عليها ، وأنَّه منقوض بمثل الواجب والموجود»[60].

وليس الكل ألفاظا مترادفة، وان صدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له، فثبت له صفة العلم والقدرة والحياة وغير ذلك ، لا كما زعم المعتزلة من أنه عالم لا علم له، وقادر لا قدرة له، الى غير ذلك. فانه محال ظاهر، بمنزلة قولنا: أسود لا سواد له ، وَقَدْ نَطَقَت النُّصُوْص بِثُبُوْت عِلْمه وَقُدْرَته وَغَيْرِهِمَا، وَدَلَّ صُدُوْرُ الْأَفْعَال المُتْقَنَة عَلَى وُجُوْد عِلْمِه وَقُدْرَته، لا عَلَى مُجَرَّد تَسْمِيَته عَالِمًا وَقَادِرًا. وَلَيْس النِّزَاع فِي العِلْم وَالقُدْرَة الَّتِي هِيَ مِن جُمْلَة الكَيْفِيَّات وَالمَلَكَات، لِمَا صَرَّح بِه مَشَائِخُنا مِن: أَنَّ الله تَعَالَى حَيٌّ، وَلَهُ حَيَاة أَزَلِيَّة، لَيْسَت بِعَرَضٍ وَلامُسْتَحِيْلِ البَقَاء؛ وَاللهُ تَعَالَى عَالِمٌ، وَلَهُ عِلْمٌ أَزَلِيٌّ شَامِلٌ، لَيْس بِعَرْض وَلامُسْتَحِيْل البَقَاء، وَلاضَرُوْرِيّ وَلامُكْتَسَب، وَكَذا فِيْ سَائِر الصِّفَات؛ بَلْ النِّزَاع فِيْ أَنَّه كَمَا أَنَّ لِلعَالِم مِنَّا عِلْمًا هُوَ عَرَضٌ قائمٌ به، زَائِدٌ عَلَيْه، حَادِثٌ؛ فَهَلْ لِلصَّانِع العَالَم عِلْمٌ هُوَ صِفَة أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِهِ زَائِدَةٌ عَلَيْه، وَكَذا جَمِيْعُ الصِّفَات فَأَنْكَرَه الفَلاسِفَة وَالمُعْتَزِلَة، وَزَعَمُوا: أَنَّ صِفَاتِه عَينُ ذَاتِه، – بِمَعْنى: أَنَّ ذَاتَه يُسَمَّى بِاعْتِبار التَّعَلُّق بِالمَعْلُوْمَات عَالِمًا، وبِالمَقْدُوْرَات قَادِرًا، إلى غَيْر ذَلِكَ –؛ فَلَا يَلزَم تَكَثُّرٌ فِي الذَّات وَلَا تَعَدُّد فِي القُدَمَاء وَالوَاجِبَات .وَالجَوَاب مَا سَبَقَ مِن أَنَّ المُسْتَحِيْل تَعَدُّدُ الذَّوَات القَدِيْمة، وَهُوَ غَيْر لازِم؛ وَيَلْزَمكُم كَوْنُ العِلْم مَثَلًا قُدْرَةً وَحيوةً وَعَالِمًا وَحَيًّا وَقَادِرًا وصانعًا للعالَم ومعبودًا للخَلْق،.....

قوله[61]: (لا كما زعم المعتزلة[62] أنَّه عالم لا علم له) ووافقهم الشيعة[63] مع منع بعضهم عن إطلاق «العالِم» وغيره من [الأسماء][64] عليه ، وذا من العجائب فإنَّ الإطلاق في القرآن أكثر من أن يحصى فكيف ينكر وقوله (إلى غير ذلك) لا يتم على إطلاقه فإنَّ جمهورهم أثبتوا صفة الحياة والإرادة فيصعب عليهم نفي باقي الصفات تحرزا عن ثبوت القدماء ولا خفاء في أنَّ الأقرب في ذلك التحرز أن لا[65] يقال العلم عين ذاته ، بل يقال : لما أطلق العالم عليه تعالى ولا يصح إثبات[66] صفة[67] العلم له تعالى حمل على[68] ما يلزم العلم ويكون أثرا له من انكشاف الأشياء عليه [تعالى][69] ؛ كما يقال : في الحي والرحيم ومما لا يشتبه سلبه[70] أنَّه لو كان دعوى المعتزلة أنَّه عالم لا علم له وقادر لا قدرة له لا يلزم كون العلم قدرة وحياة وعالما وحيا وقادرا وصانعا للعالم أو[71] معبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته –كما سيذكره– لأن[72] جعل العلم عين الذات على هذا سلب العلم لا ثبوت علم عين الذات وكذا القدرة فكيف يلزم كون العلم عين القدرة إلى غير ذلك.

قوله[73]: (وقد نطقت النصوص بثبوت علمه وقدرته) ؛ حيث ورد «إطلاق العالم[74] والعليم[75] والقادر[76] والقدير[77]» ، وإضافة العلم والقدرة إليه تعالى في الكتاب[78] والسنة[79].

قوله : (ودلَّ صدور الأفعال المتقنة ...إلخ) ؛ لأن إتقان الفعل في [الشاهد][80] يكون بالعلم والقدرة الموجودتين فيرشد ذلك إلى أنه كذلك في الغائب[81] ؛ إذ لا صارف عنه .

نعم حدوثه في الشاهد لا يصح في الغائب فيجعل في الغائب قديما فلا يرد أن صدور الأفعال لا يتوقف إلا على الانكشاف[82] الذي سمَّاه المعتزلة عالمية [أ/61/ظ] ولا يتوقف على صفة موجودة قائمة بالفاعل.

وكونُ الوَاجِب غَيْرَ قَائِم بِذاتِه إلى غَيْر ذَلِكَ مِنَ المُحَالات. (أَزليَّةٌ) لا كَمَا يَزْعُم الكَرَّامِيَّة مِن : أَنَّ لَهُ صِفَاتٍ لَكِنَّهَا حَادِثَة ؛ لاسْتِحَالَة قِيَام الحَوَادِث بِذاته؛ (قَائِمةٌ بِذَاتِهِ) ضَرُوْرَة أَنَّهُ لا مَعْنى لِصِفَة الشَّيْء إلَّا مَا يَقُوْم بِه، لا كَمَا يَزْعُم المُعْتَزِلَة مِن: أَنَّهُ مُتَكَلِّم بِكَلَام هُوَ قَائِم بِغَيْرِه ؛ لَكِنَّ مُرَادَهم نَفْي كَوْن الكَلَام صِفَةً لَهُ، لا إثْبَاتُ كَوْنِهِ صِفَةً لَهُ غَيْر قَائِم بِذاَته. وَلَمَّا تَمَسَّكَت المُعْتَزِلَة بَأَنَّ فِي إثْبَات الصِّفَات إبْطَالَ التَّوْحِيْد ؛ لِمَا أَنَّهَا مَوْجُوْدَات قَدِيمَة مُغَايِرَة لِذَات اللهِ، فَيَلْزَم قِدَم غَيْر الله تَعَالَى وَتَعَدُّدُ القُدَمَاء؛ بَلْ تَعَدُّدُ الوَاجِب لِذَاتِه،عَلَى مَا وَقَعَت الإشَارَة إلَيْه فِيْ كَلام المُتَقَدِّمِيْن؛ وَالتَّصْرِيْحُ بِهِ فِيْ كَلام المُتَأَخِّرِيْن مِنْ: أَنَّ وَاجِب الوُجُوْد بِالذَّات هُوَ اللهُ تَعَالَى وَصِفَاتُه ...

قوله : (وكون الواجب[83] غير قائم بذاته) فإنْ قلتَ : كونُ العِلم عين الذات إن[84] كان بصيرورة العلم ذاتا كان اللازم كونه حيا قادرا عالما صانعا معبودا للخلق ، وإن كان بصيرورة الذات علما كان اللازم كون الواجب غير قائم بذاته ، فالواجب أو كون الواجب غير قائم بذاته.

قلتُ كون الشيء عين شيءٍ قد يكون بصيرورة أحدهما الآخر ، وعينية الاثنين بهذا المعنى غير مستحيلة ، وقد يكون الاثنان[85] متحدًا من غير صيرورة وانقلاب وهذا هوالعينية المستحيلة ، وكلامنا فيها ، واللازم لها أن يكون لازم كل منهما لازماً للآخر فيلزم كون العلم حياً لأنَّ الحياة لازمة للذات وكون الذات غير قائم بذاته لأنَّ عدم القيام بالذات لازم العلم.

قوله[86]: (أزلية لا كما يزعم[87] الكرامية) هم المشبهة المنسوبون[88] إلى محمد بن كرام بكسر الكاف وهو الذي قيل فيه [89]:

الفقه فقه أبي حنيفة وحده والدين دين محمد بن كرام[90]

كذا في «شرح المواقف[91]»[92] وأرجو أن يكون قصد الشاعر أنَّ الدين دين نبينا[93] محمد الذي هو ابن الكرام[94] الى آدم عليهما السلام .ويستفاد من قوله : (لاستحالة قيام الحوادث بذاته) أنَّ[95] الأزلية من موجَبات القيام بذاته حتى يظنَّ أنَّ قوله (قائمة بذاته) يستحق التقديم على الأزلية تقديم الأصل على الفرع ، ولكن للتأخير أيضاً وجه[96] وهو[97] أنَّ ذكر الدليل بعد وضع الدعوى .. نعم كون قوله : (قائمة[98] بذاته) بمنزلة الصفة الكاشفة للصفات ؛ كما يشعر به قوله (ضرورة أنَّه[99] لا معنى[100] لصفة الشيء إلا ما يقوم به) يستدعى أن يتصل بقوله (صفات) .

وكما أنَّ قوله (قائمة بذاته) يَرُدُّ[101] زعم المعتزلة في الكلام يرد[102] زعمهم في الإرادة ؛ حيث يزعمون أنَّها حادثة لا في[103] محل وقوله (ولكن مرادهم) إشارة إلى أنَّ الرد ليس في موقعه لأنَّهم لا يقولون إنَّه صفة له تعالى قائمة بغيره حتى يرد عليه بقوله قائمة بذاته وإنَّما يرد عليهم [إذا][104] عدة[105] من صفاته؛ لأنَّهم ينكرون كونه صفة.

قوله[106]: (ولما[107] تمسَّكت المعتزلة) قد[108] عرفت أنَّ هذا التمسك لا يتأتى لجمهورهم .

وَقَدْ كُفِّرَتِ النَّصَارَى بِإِثْبَاتِ ثَلَاثَةٍ مِنَ القُدَمَاء ؛ فَمَا بَالُ الثَّمَانِيَة، أَوْ أَكْثَر! أَشَار إِلَى الجَوَاب بِقَوْلِهِ: (وَهِيَ لا هُوَ ولا غَيرُهُ) يَعْنِيْ: أَنَّ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى لَيْسَت عَيْنَ الذَّات ، وَلا غَيْرَ الذَّات؛ فَلَا يَلْزَم قِدَمُ الغَيْر وَلَا تَكَثُّرُ القُدَمَاء.

وَالنَّصَارى وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوْا بِالقُدَمَاء المُتَغَايِرَة، لَكِنْ لَزِمَهُم ذَلِكَ؛ لأَنَّهُم أَثْبَتُوْا الْأَقَانِيْم الثَّلَاثَة، الَّتِيْ هِيَ الوُجُوْد وَالعِلْم وَالحَياة، وَسَمَّوْها الْأَبَ وَالابنَ وَرُوْحَ القُدْسِ

.....

وقوله (فما بال الثمانية) كما في هذا الكتاب ، وقوله (أو أكثر) إشارة إلى صفات[109] أخر اختلف فيها من البقاء [أ/62/و] والقدم والاستواء والوجه واليد والعينان[110] والجنب والقدم والأصبع واليمين [واليسار][111] .

ولا يخفى أنَّ الأولى أن يقول (فما بال السبعة أو الثمانية أو أكثر) [فيكون فيه استيفاء المذاهب أو يقتصر على قوله فما بال الثمانية][112] لأنَّه الذي ذكر في هذا الكتاب وأشار بقوله (أشار إلى الجواب) إلى أنَّ العبارة غير واضحة في الجواب لكن لا لما قيل أنَّ الجواب التام نفي المغايرة بين الذات والصفات وبين الصفات بعضها مع بعض وقد اقتصر [المصنف][113] على الأول ولكن أشار إلى أنَّ التعدد فرع التَّغاير وبه يتم الجواب بالنِّسبة الى الصفات أيضاً إذ ليست متغايرة لأنَّه يمكن أن يقال المراد كل من الصفات بالنِّسبة الى الذات وبالنِّسبة إلى [الصفات][114] الأخرى لا هو ولا غيره فلا يكون اقتصارا على بعض الجواب أو يقال[115] المراد أنَّ كلا من الصفات بالنِّسبة إلى [الذات][116] لا هو ولا غيره فيلزم بطريق الاقتضاء[117] أن[118] يكون كل بالنِّسبة إلى الأخرى أيضا كذلك إذ لو كانت بالنِّسبة إلى الأخرى غيرها لكانت بالنِّسبة إلى الذات أيضا كذلك لأنَّ المغاير[119] للشيء [مغاير][120] لما ليس بعين الشيء ولا غيره فيكون البعض الآخر من الجواب لكمال[121] وضوحه كالمذكور فلا يكون أيضا اقتصارا[122] بل لأنَّ العبارة غير واضحة في شيء من الاحتمالين المذكورين أو لما قيل أنَّ سوق العبارة في بيان حكم الصفات ولذا[123] ذكر قوله لا هو وإلا لا مدخل[124] له في الجواب فالجواب[125] مشار إليه ومذكور ضمنا هذا لكن في قوله (ولذا ذكر قوله لا هو وإلا لا مدخل له في الجواب[126]) نظر لأنَّه لو لم يذكر لا هو لتبادر الاعتراف بالعينية والأولى أن يقول: ولما تمسكت المعتزلة بأنَّ في إثبات الصفات إبطال التوحيد وتمسكنا بأنَّ في كون الصفات عين الذات كون العلم والقدرة والحياة متحدة وكون الصفة[127] ذاتا ومعبودا للخلق وكون الذات غير قائم[128] بذاته أشار إلى تحقيق الصفات بحيث يندفع عنه المحذورات المذكورة[129] فقال (وهي لا هو ولا غيره) لأنَّه[130] حينئذ يكون مقتضياً لذكر لا هو [بلا خلاف][131] وأمَّا على ما ذكره فلا موجب لذكر لا هو[132] [بلا خفاء][133].

قوله[134]: (والنَّصارى وإن لم يُصرِّحوا...) ضمن كلامه منع التصريح ومنع يكفرهم[135] حقيقة فإنَّهم كفروا تغليظاً لأنَّه بلزوم الكفر لا يكفر ما لم يلتزم[136] وقيل يكفر إذا كان اللزوم ظاهراً وكان من لزوم[137] [أ/62/ظ] كفره عالما به فلا يتجه عليه أنَّه بلزوم الكفر عنهم[138] لا ينبغي أن يكفروا ما لم

يلزموا[139] فعلم أنَّ يكفرهم[140] بما التزموا بلا شبهة وهو ما صرَّحوا به من القول بالقدماء[141] الثلاثة ولا حاجة إلى الجواب بأنَّ آية بكفرهم[142] اقتضت التزامهم لو[143] ثبت توقف التكفر[144] على الالتزام لا[145] يخفى أنَّه كما لزم النصارى ذوات قديمة لزم أهل السنَّة لأنَّهم ادعوا وجود الصفات وقدمها وإن كل ممكن حادث فلزمهم كون الصفات واجبات لذواتها[146] فلزمهم كونها ذوات قديمة مستقلة يمكن انفكاك بعضها عن بعض والأقانيم جمع اقنوم بالضم وهو لفظ رومي بمعنى الأصل قالت النَّصارى إنَّه تعالى جوهر يعنون به القائم بذاته وله ثلاثة أقانيم وكأنَّهم سمُّوا الأمور الثلاثة أصولاً لأنَّها صفات ينوط بها نظام العالم ووجوده أو لأنَّها أصول الألوهية وإنَّما أثبتوا القدماء الثلاثة دون الأربعة مع أنَّ الذات[147] رابعها[148] لأنَّ الذات ما لم يوجد[149] مع الثلاثة لا

وَزَعَمُوْا: أَنَّ أُقْنُوْم العِلْم قَدِ انْتَقَل إلى بَدَن عِيْسى عَلَيْه السَّلام، فَجَوَّزُوا الانْفِكَاكَ وَالانْتِقَالَ؛ فَكَانَت الْأَقَانِيْمُ ذَوَاتٍ مُتَغَايِرَةً. وَلِقَائِل أَنْ يَمْنَع تَوَقُّفَ التَّعَدُّد وَالتَّكَثُّر عَلَى التَّغَايُر – بِمَعْنى جَوَاز الانْفِكَاك– لِلْقَطْع بِأَنَّ مَرَاتِب الْأَعْدَاد – مِنَ الوَاحِد وَالاِثْنَيْن وَالثَّلَاثَة إلى غَيْر ذَلِكَ – مُتَعَدِّدَة مُتَكَثِّرَة؛ مَعَ أَنَّ البَعْض جُزْء مِنَ البَعْض، وَالْجُزْء لَا يُغَايِر الْكُلَّ . وَأَيْضًا لَا يُتَصَوَّر النِّزَاع مِنْ أَهْل السُّنَّة فِيْ كَثْرَة الصِّفَات وَتَعَدُّدِها، مُتَغَايِرَةً كَانَت أَوْ غَيْرَ مُتَغَايِرة . فَالأَوْلى أَنْ يُقَال: المُسْتَحِيْلُ تَعَدُّدُ ذَوَاتٍ قَدِيْمَة لا ذَاتٍ وَصِفَات ؛

.....

يستحق الألوهية وبهذا ظهر أنَّ ما قيل إنَّه ميل من[150] النَّصارى إلى أنَّ[151] الصفة عين الذات لا يرد عليه أنَّه لا يلائمه جعل القدماء[152] ثلاثة إذ لو قطع[153] النَّظر عن الاتحاد فأربعة وإلا فواحد نعم يرد عليه أنَّه لا معنى حينئذ لانتقال أقنوم العلم لأنَّ أقنوم العلم عين الذات[154].

قوله[155]: (فجوَّزوا الانفكاك والانتقال وكانت[156] ذوات) فيه أنَّه لا يلزم من القول بانتقال أقنوم العلم تجويز انتقال الآخرين[157] حتى ثبت[158] ذوات متغايرة إلا أن يقال تجويز الانتقال على أقنوم العلم شهد[159] بتجويز الانتقال على الآخرين على أنَّه بانتقال اقنوم العلم يتعدد[160] الذات[161] القديمة لكن لا يكون[162] كفرهم للقول بالثلاثة.

قوله[163]: (ولقائل أن يمنع توقف التعدد والتكثير[164] على التغاير) فيه[165] نظر ؛ أمَّا **أولاً** فلما قيل أنَّ المدَّعى نفي لزوم تكثير[166] الأمور المتغايرة القديمة ولا يقدح فيه منع توقف تكثر[167] القدماء على التغاير وإنَّما يقدح فيه منع توقف تكثر القدماء المتغايرة على التغاير ويمكن دفعه بأنَّه[168] منع توقف التعدد[169] والتكثر على التغاير بمعنى جواز الانفكاك لا توقفه على التغاير مطلقا وحاصله أنَّ القدماء المتغايرة كما يلزم النَّصارى لأنَّ الانفكاك [أ/63/و] يدل على التعدد والتغاير يلزم أهل السنَّة أيضا لأنَّ التعدد والتغاير لا يتوقف على الانفكاك بل يوجد أنَّ[170] التغاير مع عدم الانفكاك كما في الاثنين والواحد وليس الإشكال مبنيا على تفسير الغير بما يمكن انفكاكه [بل][171] بناء على أنَّه الزم[172] النصارى تغاير القدماء بدليل انفكاك البعض عن البعض[173] والانفكاك يدل على التغاير والاثنينية

وبهذا[174] اندفع أيضاً إنَّه وقد[175] عين معنى الغير في هذا المقام فلا يرد قوله بعد هذا (فإن قيل هذا [النَّفي][176] في الظاهر رفع للنَّقيضين..الخ) .

وأمَّا **ثانيا** فلأنَّ جواب شبهة المعتزلة من لزوم تعدد القدماء للقول بوجود[177] الصفات مع[178] استلزام القول بوجود الصفات[179] تعدد القدماء بسند توقف التعدد على التغاير بالمعنى المذكور فالكلام عليه بالمنع مقابلة المنع بالمنع بل منع السند نعم[180] لو أبطل توقف التكثر[181] على التغاير لكان موجها.

قوله[182]: (للقطع بأنَّ مراتب الأعداد من الواحد والاثنين والثلاثة إلى غير ذلك متعددة) يناقش فيه أولا بأنَّ الوحدة ليست من مراتب الأعداد وثانيا بأنَّ مراتب الأعداد ليس بعضها جزءا من بعض إذ قد يقرر[183] أنَّ المراتب مركبة من الوحدات فالعشرة مثلا مركبة من وحدات[184] متكررة لا من خمستين أو أربعة وستة وهذا[185] مع كونه كلاما على السند يمكن دفعه بأنَّ جعل الواحد من مراتب الأعداد تغليباً[186] أو بناء على مذهب من جعل العدد ما يقع في العد[187] فيكون الواحد عددا وبأنَّه[188] جعل الواحد والاثنين [والثلاثة][189] متعددة وكذا الواحد والثلاثة إلى[190] غير ذلك من الواحد [والاثنين والثلاثة][191] والأربعة مع أنَّ بعض الذي هو الواحد جزء من البعض الذي هو غير الواحد من الاثنين والثلاثة إلى غير ذلك.

قوله[192]: (وأيضا لا يتصور نزاع) الخ يعني النِّزاع فيه نزاع في البديهي والاستدلال عليه معارض[193] بالبديهة.

قوله[194]: (فالأولى) فيه إشارة الى أول ما ذكرنا على منع توقف التكثر على التغاير.

وَأَنْ لَا يُجْتَرَئُ عَلَى القَوْل بِكَوْن «الصِّفَات وَاجِبَةَ الوُجُوْد لِذَاتِهَا»، بَلْ يُقَال: «هِيَ وَاجِبَة لا لِغَيْرِها»؛ بَلْ لِمَا لَيْس عَيْنَهَا ولا غَيْرَها – أَعْنِيْ: ذَات اللهِ تَعَالَى وَتَقَدَّس –، وَيَكُوْن هَذَا مُرَادَ مَنْ قَالَ: «وَاجِبُ الوُجُوْد لِذَاتِه هُوَ الله تَعَالَى وَصِفَاتُه»، – يَعْنِيْ: أَنَّهَا وَاجِبَة لِذَات الوَاجِب تَعَالَى وَتَقَدَّس؛ – وَأَمَّا فِيْ نَفْسِها فَهِيَ مُمْكِنَة. وَلا اسْتِحَالَة فِيْ قِدَم المُمْكِن إذَا كَان قَائِمًا بِذَات القَدِيْم وَاجِبًا بِهِ غَيْرَ مُنْفَصِل عَنْه؛ فَلَيْس كُلُّ قَدِيْم إِلَهًا، حَتَّى يَلْزَم مِنْ وُجُوْدِ القُدَمَاء وُجُوْدُ الآلِهَة، لَكِنْ يَنْبَغِيْ أَنْ يُقَال: إنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِيْم بِذَاتِه مَوْصُوْف بِصِفَاتِه، وَلَا يُطْلَق القَوْل بِالقُدَمَاء، لِئَلا يَذْهَب الوَهْم إلى أَنَّ كُلًّا مِنْهَا قَائِم بِذَاتِه مَوْصُوْفٌ بِصِفَات الأُلُوْهِيَّة. وَلِصُعُوْبَة هَذَا المَقَام ذَهَبَت المُعْتَزِلَة وَالفَلاسِفَة إلى نَفْيِ الصِّفَات ، وَالْكَرَّامِيَّةُ إلى نَفْيِ قِدَمِهَا، وَالْأَشَاعِرَةُ إلى نَفْيِ غَيْرِيَّتِهَا وَعَيْنِيَّتِهَا.فَإن قِيْل: هَذَا النَّفْيُ فِيْ الظَّاهِر رَفْعٌ للنَّقِيْضَيْن، وَفِيْ الحَقِيْقَة جَمْعٌ بَيْنَهُمَا؛ لأَنَّ المَفْهُوْم مِنَ الشَّيْء إنْ لَمْ يَكُن هُوَ المَفْهُوْم مِنَ الآخَر فَهُوَ غَيْرُه، وَإِلَّا فَعَيْنُه؛ وَلَا يُتَصَوَّر بَيْنَهُمَا وَاسِطَة

.....

قوله[195]: (وأن لايجترء على القول بكون الصفات واجبة[196] الوجود لذاتها) لا يقتصر الجرأة على كونها خلاف الأولى بل هو غير صحيح فكان استعمال الأولى في عدم الجرأة رعاية أدب المشايخ .

وقوله: [أ/63/ظ] (بل يقال هي واجبة لا بغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها) لا محل له بعد التجاوز عن اللاعين واللاغير بل يقال هي واجبة لذات الواجب[197] وكون مراد من قال[198] الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى [وصفاته][199] ما ذكره يكاد لا يساعد[200] عبارته لأنَّ ضمير لذاته الى الموصول في الواجب فكما أنَّ[201] حمل الله عليه بجعله[202] واجبا لذاته حمل الصفات عليه[203] بجعلها[204] واجبة لذواتها نعم لو كانت العبارة الواجب الوجود لذات الله [تعالى][205] هو الله تعالى وصفاته كان المعنى ما ذكره وجعل[206] هذه العبارة لهذا[207] المعنى ممَّا لا يرضى به إلا متعسف في التأويل وفي قوله (ولا استحالة في قدم الممكن) أنَّه يستحيل عند منكر الإيجاب الذي يدَّعي كونه فاعلا مختارا ولهذا[208] حكم بأنَّه كل ممكن حادث.

قوله[209]: (ولصعوبة هذا المقام ذهب المعتزلة والفلاسفة الى نفي الصفات) لكن صعوبة وجود الصفات عند المعتزلة لتكثر[210] القدماء دون الفلاسفة فإنَّه لا صعوبة له عندهم لذلك ، بل وجه الصعوبة أنَّه لو كانت الصفات موجودة لكان الواجب فاعلا وقابلا معًا وهو باطل عندهم ونوقش في نفي الكرامية قدم الصفات بأنَّهم قالوا بقدم المشيئة[211] والكلام وفسَّروه بالقدرة على التكلم والمشهور أنَّهم قالوا بحدوث الكلام.

قوله[212]: (فإن قيل هذا في الظاهر رفع للنَّقيضين وفي الحقيقة جمع بينهما) يمكن[213] بيانه من وجهين أحدهما أنَّ الغير نقيض العين كما بينه فسلب العين عن الصفات الموجودة يستلزم ثبوت الغير لها سواء كان نقيضا بمعنى السلب أو بمعنى العدول وسلب الغير يستلزم ثبوت العين[214] [لها][215] وثانيهما أنَّ سلب هو عن الصفة الموجودة يستلزم العدول وثبوت ذلك السلب وكذا سلب الغير يستلزم ثبوته وهو سلب سلب هو فيلزم اجتماع[216] سلب هو سلب[217] سلب هو لكن في كون قوله (وهي لا هو ولا غيره) في الظاهر رفع النَّقيضين نظر إنَّما يكون كذلك لو كانت قضية سالبة بحسب الظاهر أمَّا لو كانت معدولة [فلا][218] لأنَّ الظاهر من لا هو ولا غيره العدول كما[219] أنَّ الظاهر من اللاكاتب[220] العدول كانت[221] بحسب الظاهر جمع النَّقضين وهو لا هو ولا غيره لأنَّ لا غيره في المعنى[222] لا لا هو[223] وفي الحقيقة رفعهما وقوله[224] (لأنَّ المفهوم من الشيء إن لم يكن [هو المفهوم من الآخر][225] الظاهر [أ/64/و] منه لأنَّ[226] الشيء إن لم يكن هو الآخر فهو غيره وإلا فهو

قُلْنَا: قَد فَسَّرُوْا «الغَيْرِيَّةَ» بِكَوْن المَوْجُوْدَيْن بِحَيْث يُقَدَّر وَيُتَصَوَّر وُجُوْد أَحَدِهِمَا مَعَ عَدَم الآخَر، – أيْ: يُمْكِن الإنْفِكَاك بَيْنَهُمَا؛ – «وَالعَيْنِيَّةَ» بِاتِّحَاد المَفْهُوْم بِلَا تَفَاوُتٍ أَصْلًا؛ فَلَا يَكُوْنَان نَقِيْضَيْن، بَلْ يُتَصَوَّر بَيْنَهُمَا وَاسِطَة بِأَنْ يَكُوْن الشَّيْءُ بِحَيْث لَا يَكُوْنُ مَفْهُوْمُه مَفْهُوْمَ الآخَر وَلَا يُوْجَدُ بِدُوْنِه – كَالْجُزْء مَعَ الكُلّ ، وَالصِّفَةِ مَعَ الذَّات ، وَبَعْضِ الصِّفَات مَعَ البَعْض –؛ فَإنَّ ذَاتَ الله تَعَالَى وَصِفَاتِه أَزَلِيَّةٌ، وَالعَدَمُ عَلى الْأَزَلِيّ مُحَالٌ ، وَالوَاحِدُ مِنَ العَشَرَة يَسْتَحِيْل بَقَاؤهُ بِدُوْنِهَا، وَبَقَاؤهَا بِدُوْنِه؛ إذْ هُوَ مِنْهَا، فَعَدَمُهَا عَدَمُه، وَوُجُوْدُها وُجُوْدُه؛ بِخِلاف الصِّفَات المُحْدَثة ، فَإنَّ قِيَام الذَّات بِدُوْن تِلْكَ الصِّفَة المُعَيَّنَة مُتَصَوَّر، فَتَكُوْن غَيْر الذَّات؛ كَذا ذَكَرَه المَشَائِخ.....

عينه والجمع بين النَّقيضين مع استحالته يستلزم تعدد عين الواجب وتعدد غيره من القدماء[227]..

قوله[228]: (قلنا قد فسَّروا الغيرية) الخ وليس هذا التفسير مبنيا على اصطلاح[229] منهم بل لادعائهم أنَّه مقتضى[230] اللُّغة والعرف إذ[231] يقال ليس في الدار غير زيد مع [أنَّه][232] ذو يد وقدرة ورد بأنَّ المراد بالغير ههنا فرد آخر من نوعه وإلا لزم أن لا تغاير ثوبه[233] بل أمتعة البيت وبأنَّ القدرة غير زيد[234] اتفاقا لأنَّ العرض غير المحل اتفاقا كما سيجيئ.

قوله[235]: (فإنَّ ذات الله تعالى وصفاته أزلية والعدم على الأزلي محال) هذا البيان يستدعي أن لا يكون شيء من القديمين متغايرين فلا يكون الأفلاك مع قدمها متغايرة ولا العقول وزيد لدفع المثال الأول أنَّ المراد إمكان الانفكاك بحسب الوجود أو الحيز وفيه أنَّه لو كان كذلك لم يقتصروا في الاستدلال على ما ذكروا بل كانوا[236] متعرضين أنَّ الذات والصفات لا يمكن انفكاكهما في الحيز [لامتناع][237] الحيز عليهما ويعتذر بأنَّه ترك التعرض لظهوره ثم نقول لو تم ما ذكره لزم أن لا يمتنع تعدد القدماء إذ لا يكون القدماء[238] متغايرة فالوجه أن يقال إنَّ[239] ذات الله تعالى يقتضي صفاته ويمتنع انفكاك كل من المقتضى [والمقتضى][240] عن الآخر وكذا يمتنع انفكاك كل من أمرين [آخرين][241] نقيضيهما[242] أمر واحد عن الآخر.

قوله[243]: (والواحد من العشرة يستحيل بقاؤه بدونها وبقاؤها[244] بدونه إذ هو منها) أي بعض منها (فقدمها عدم[245]) أي عدم العشرة عين[246] عدم الواحد منها إمَّا في ضمن واحد [ما أيّ واحد][247] كان وإمَّا في ضمن جميع الآحاد [إلى غير ذلك][248] ولكن[249] (وجودها وجوده) لا مطلقا بل [في][250] ضمن جميع الآحاد لأنَّ وجود الكل وجودات الأجزاء كلها لا وجود[251] جزء منها ومن البيِّن أنَّ المراد بوجود العشرة والواحد التحقق في نفس الأمر بمعنى أن يكون نفس الأمر[252] ظرفا لنفس الواحد والعشرة لا بوجودهما[253] لأنَّهما ليسا موجودين وفي قوله (فإنَّ قيام الذات بدون تلك الصفة المعينة متصور) [لا يقال][254] فيه بحث من وجهين [أحدهما أنَّه][255] إن اراد قيام الذات بشرط كونها موصوفة بتلك الصفة المعينة فبطلانه بيِّن وإن أراد قيام الذات مع قطع النَّظر عن الاتصاف بها فلا مخالفة بين الجزء والصفات المحدثة في ذلك وثانيهما أنَّ [أ/64/ظ] هذا لا يتم في الصفات المحدثة اللازمة للذات لأنَّا نقول المراد إمكان قيام الذات بدون الصفة نظرًا إلى ذاته وهذا ممكن في الصفات المحدثة اللَّازمة وإن أورد[256] أنَّه كذلك الصفات القديمة والجزء بالنَّظر إلى الكل فهو بعينه ما ذكره الشارح على أنَّ الصِّفة اللَّازمة المحدثة لا تتحقق[257] عند الاشعري إذ الأعراض لا تبقى زمانين[258].

وَفِيْه نَظَر ؛ لأَنَّهُم إنْ أَرَادُوْا بِه صِحَّة الانْفِكَاك مِنَ الجَانِبَيْن انْتَقَض بِالعَالَم مَعَ الصَّانِع، وَالعَرَض مَعَ المَحَلّ ؛ إذْ لَا يُتَصَوَّر وُجُوْدُ العَالَمِ مَعَ عَدَم الصَّانِع لاسْتِحَالَة عَدَمه، وَلا وُجُوْدُ العَرَض – كَالسَّوَاد مَثَلًا – بِدُوْن المَحَلّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعَ القَطْع بِالمُغَايَرَة اتِّفَاقًا؛ وَإِنِ اكْتَفَوا بِجَانِب وَاحِد لَزِمَتِ المُغَايَرَة بَيْن الجُزْء وَالكُلّ، وَكَذا بَيْنَ الذَّات وَالصِّفَة، لِلقَطْع بِجَوَاز وُجُوْد الجُزْء بِدُوْن الكُلّ، وَالذَّاتِ بِدُوْن الصِّفَة ؛ وَمَا ذُكِرَ – مِن اسْتِحَالَة بَقَاء الوَاحِد بِدُون العَشَرَة – ظَاهِر الفَسَاد. وَلَا يُقَال: المُرَادُ إمْكَانُ تَصَوُّر وُجُوْد كُلّ مِنْهُما مَعَ عَدَم الآخَر، وَلَوْ بِالفَرْض ، وَإِنْ كَان مُحَالًا؛ وَالعَالَمُ قَدْ يُتَصَوَّر مَوْجُوْدًا، ثُمَّ يُطْلَب بِالبُرْهَان ثُبُوْتُ الصَّانِع؛

بِخِلاف الجُزْء مَعَ الكُل ؛ فَإِنَّه كَمَا يَمْتَنِع وُجُوْد العَشَرَة بِدُوْن الوَاحِد، يَمْتَنِع وُجُوْد الوَاحِد مِنَ العَشَرَة بِدُوْن العَشَرَة؛ إِذْ لَوْ وُجِدَ لَمَا كَانَ وَاحِدًا مِن العَشَرَة. وَالحَاصِل: أَنَّ وَصْف الإِضَافَة مُعْتَبَر، وَامْتِنَاعَ الانْفِكَاك حِيْنَئِذٍ ظَاهِرٌ ؛ لأَنَّا نَقُوْل: قَدْ صَرَّحُوا بِعَدَم المُغَايَرَة بَيْن الصِّفَات، بِنَاء عَلَى أَنَّها لَا يُتَصَوَّر عَدَمُها لِكَوْنِها أَزَلِيَّة، مَعَ القَطْع بِأَنَّهُ يُتَصَوَّر وُجُوْدُ البَعْض – كَالعِلْم مَثَلًا –، ثُمَّ يُطْلَب إِثْبَاتُ البَعْض الآخَر؛ فَعُلِم أَنَّهُم لَمْ يُرِيْدُوْا هذا المَعْنى، مَعَ أَنَّه لَا يَسْتَقِيْم فِي العَرَض مَعَ الْمَحَلّ؛ وَلَوِ اعْتُبِرَ وَصْف الإِضَافَة لَزِمَ عَدَمُ المُغَايَرَة بَيْنِ كلِّ مُتَضَايِفَيْن، – كَالْأَب وَالابْن، وَالْأَخَوَيْن، وَكَالعِلَّة وَالمَعْلُوْل؛ – بَلْ بَيْن الغَيْرَيْن ؛ لأَنَّ الغَيْرِيّة مِنَ الْأَسْمَاء الإِضَافِيَّة؛ وَلا قَائِل بِذَلِكَ .....

قوله[259]: (لأنَّهم إن أرادوا صحة الانفكاك من الجانبين) لا يقال الترديد قبيح لأنَّه[260] تقرر من قوله بخلاف الصفة المحدثة فإنَّ قيام الذات بدون ذلك[261] الصفة المعينة متصور فيكون غير الذات أنَّ المراد الاكتفاء بجانب واحد لأنَّا نقول كلامه متماثل لأنَّ قوله (والواحد من العشرة يستحيل بقاؤه بدونها وبقاؤها بدونه) يدل على أنَّه لا[262] يكفي امتناع الانفكاك من جانب واحد فيحسن الترديد.

قوله[263]: (وإن اكتفوا بجانب واحد لزم[264] المغايرة بين الجزء والكل[265]) أي غير الجزء الأخير وأيضا يلزم عدم مغايرة العرض اللازم لمحله[266] وقد عرفت ما فيه[267] وجواز وجود الذات بدون الصفة لا يتم مع قيام دليل أقيم عليه فلا يسمع من غير إبطاله وأيضا الصفة[268] مقتضى الذات فكيف يجوز[269] الذات بدونها.

قوله[270]: (لا يقال المراد إمكان تصور وجود[271] كل منهما مع عدم [كل منهما مع عدم][272] الآخر ولو بالفرض) يعني [أنَّ][273] المراد إمكان فرض وجود كل منهما مع عدم الآخر ولم يبين [عدم][274] إمكان وجود الذات بدون الصفة لأنَّ معرفة الحاصل يتكفله[275] إذ مع اعتبار إضافة[276] الذات إلى الصفة لا يمكن وجودها بدونها أو للغناء[277] عنه لأنَّه يكفي في نفي المغايرة بين الذات[278] والصفة امتناع انفكاك الصفة لأنَّ المعتبر في المغايرة الانفكاك من الجانبين وإنَّما تعرض لامتناع انفكاك الجزء عن الكل مع الغناء عنه بامتناع انفكاك الكل عن الجزء تصحيحا لما نسبه[279] إلى ظهور الفساد من قولهم إنَّ الواحد يمتنع بدون العشرة بقى أنَّ قوله (بخلاف الجزء مع الكل) لا يتم إذ كثيرا ما يصدق بوجود الكل ثم يطلب بالبرهان ثبوت الجزء لخفاء كونه جزءا له وأنَّه مع اعتبار الإضافة يمتنع انفكاك[280] كل من الكل والجزء والذات [أ/65/و] والصفة بحسب نفس الأمر فلا وجه لاعتبار صحة الانفكاك بحسب الفرض.

فَإِنْ قِيْلَ: لِمَ لَا يَجُوْز أَن يَّكُوْن مُرَادهُم أَنَّهَا لا هُوَ بِحَسَب المَفْهُوْم، وَلَاغَيْرُه بِحَسَب الوُجُوْد، كَمَا هُوَ حُكْم سَائِر المَحْمُوْلَات بِالنِّسْبَة إِلى مَوْضُوْعَاتهَا؛ فإِنَّهُ يُشْتَرَط الاتِّحَادُ بَيْنَهُمَا بِحَسَب الوُجُوْد لِيَصِحَّ الحَمْل ، وَالتَّغَايُرُ بِحَسَب المَفْهُوْم لِيُفِيْد – كَمَا فِيْ قَوْلنَا: «الإِنْسَان كَاتِب» ، – بِخِلاف قَوْلِنَا: «الإِنْسَان حَجَر»؛ فَإِنَّه لَا يَصِحُّ، وَقَوْلِنَا: «الإِنْسَان إِنْسَان»؛ فَإِنَّهُ لَا يُفِيْد؟ قُلْنَا : لأَنَّ هذا إِنَّمَا يَصِحُّ فِيْ مِثْل العَالِم وَالقَادِر بِالنِّسْبَة إِلَى الذَّات، لاَ فِيْ مِثْل العِلْم وَالقُدْرَة، – مَعَ أَنَّ الكَلَام فِيْه –؛ وَلَا فِي الْأَجْزَاء الغَيْر

المَحْمُوْلَة، كَالوَاحِد مِنَ العَشَرَة ، وَاليَد مِن زَيْد . وَذُكِرَ فِيْ «التَّبْصِرَة» : أَنَّ كَوْن الوَاحِد مِنَ العَشَرَة، وَاليَدِ مِنْ زَيْد، غَيْرَه مِمَّا لَمْ يَقُل بِهِ أَحَد مِنَ المُتَكَلِّمِيْن – سِوَى جَعْفَر بِنْ حَارِث ؛ وَقَدْ خَالَفَهُ فِيْ ذَلِكَ جَمِيْع المُعْتَزِلَة، وَعُدَّ ذَلِكَ مِنْ جَهَالاتِهِ –؛ وَهَذَا لأَنَّ العَشَرَة اسْمٌ لِجَمِيْع الْأَفْرَاد، مُتَنَاوِلٌ لِكُلِّ فَرْد مِنْ آحَادِه مَعَ أَغْيَارِه، فَلَوْ كَانَ الوَاحِد غَيْرَها لَصَارَ غَيْر نَفْسِه، لأَنَّهُ مِنَ العَشَرَة، وَأَنْ تَكُوْن العَشَرَة بِدُوْنِه؛ وَكَذَا لَوْ كَانَ يَدُ زَيْد غَيْرَه لَكَان اليَدُ غَيْرَ نَفْسِهَا. هَذَا كَلامُه، وَلَا يَخْفى مَا فِيْهِ .....

قوله[281]: (فإن قيل لم لا يجوز أن يكون مرادهم) لا يصح أن يكون مرادهم[282] ذلك مع تفسيرهم الغيرية بما سبق إلا أن [لا][283] يجعل هذا التفسير من الأشاعرة بل من غيرهم لاصطلاح[284] كلامهم ويفهم من[285] قوله (فإنَّه[286] يشترط الاتحاد بينهما) الخ أنَّ اشتراط الاتحاد لصحة الحمل واشتراط المغايرة لإفادته مع أنَّ صحة الحمل متوقفة عليهما سواء إذ الحمل اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الوجود وما يقال إنَّ مجرد التغاير بحسب المفهوم غير كاف للإفادة فعليه أن يشترط لها مع التغاير عدم اشتمال للوضع[287] على المحمول إذ لا يفيد الحيوان النَّاطق ناطق غير متجه لأنَّه لم يدع إلا أنَّ الافادة يتوقف[288] لا[289] على التغاير وهو لا يستلزم دعوى[290] كفايته فيها[291] نعم يتجه أنَّه لا يتوقف إفادة الحمل إلا[292] على التغاير ذهنا لا على التغاير بحسب المفهوم والتغاير ذهنا يحصل بالملاحظة بوجهين فيفيد قولنا الانسان بشر إذا لوحظ الانسان بالحيوان النَّاطق والبشر بالضاحك.

قوله[293]: (قلنا هذا إنَّما يصح في مثل العالم والقادر بالنِّسبة إلى الذات لا في مثل العلم والقدرة) وأيضا هذا يؤدي إلى كون الصفات عين[294] الذات كما هو مذهب المعتزلة وغيرهم.

قوله[295]: (فلو كان الواحد غيرها لكان غير نفسه لأنَّه من العشرة وأن يكون العشرة بدونه) يعني[296] لأنَّه من العشرة والعشرة لا يكون[297] بدونه[298] على أنَّ إنْ مكسورة نافية فالعشرة لا[299] يكون[300] غير الواحد فلو كان الواحد الذي ليس العشرة غيره غيرها لكان غير نفسه لأنَّ المغاير للشيء مغاير لما ليس غيره[301] وكثيرًا ما يروى[302] إنْ مفتوحة فهو حينئذ عطف على ضمير كان وقوله بدونه على خبر كان فيكون الحاصل لكان كون [العشرة][303] بدون الواحد [فمن][304] قال فتح إن تصحيف[305] لعدم إمكان عطفه على ما سبق إلا[306] بتمحل تقدير ولزوم[307] أن يكون العشرة بدونه فقد غفل وكان قوله (ولا يخفى ما فيه) اشارة إلى أن لا فرق بين الجزء والكل والمحل والعرض والعالم والصانع في أنَّه يمتنع الانفكاك من أحد الجانبين فكيف بعد[308] جعل الجزء غيرًا من الجهالة وما يقال إنَّه إشارة إلى أنَّ كون الشيء من الشيء وعدم تحققه [أ/65/ظ] بدونه[309] لا يقتضي النفسية حتى يلزم من[310] مغايرته للشيء مغايرته لنفسه وبالجملة مغايرة الشيء للشيء لا يقتضي مغايرته لكل جزء من أجزائه حتى يلزم من مغايرة الواحد للعشرة مغايرته لنفسه يظهر[311] ضعفه ممَّا قررناه لك فأحسن التأمُّل.

الهوامش

[1] ترجمت لعصام الدين مصادر كثيرة منها : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 288/7، هدية العارفين : إسماعيل البغدادي 50/1 ، معجم المؤلفين : رضا كحالة 101/1 ، كشف الظنون : حاجي خليفة 1/1، 190 ، 853 ، 877 ، 1021/2 ، معجم المطبوعات : إليان سركيس 1330/2، شرح الفريد : عصام الدين الإسفراييني ، وقد نال به الدكتور نوري ياسين حسين شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة القاهرة سنة 1985م، شرح عصام الدين الاسفراييني على معاني الاستعارات لأبي الليث السمرقندي ، وهو بحث للدكتورة مواهب عباس فاضل وقد نشر في مجلة الاستاذ العدد (69) لسنة 2008م .

[2] إسفرايين : هي بليدة حصينة من نواحي نيسابور شمال شرق خراسان ، وعلى منتصف الطريق من جرجان ، فموقعها وسط بين المراكز الشهيرة في بلاد خراسان (سمرقند ، هراة ، جرجان) . ينظر : معجم البلدان : ياقوت الحموي 177/1 .

[3] هذا هو الراجح في ولادة العصام ، وقد بينت المصادر تاريخين لولادته ، وهما (873) هـ ، و (879)هـ ، والثاني هو الراجح وهو الذي ذكره حفيد العصام عبد الملك العصامي ، وهو أثبت من غيره في تحديد ميلاد جده . ينظر: سمط النجوم العوالي : العصامي 428/4، شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 288/7 ، كشف الظنون : حاجي خليفة 1/1 ، 190 ، 853 ، 877 ، 2/ 1021 ، الأعلام: الزركلي 184/1 .

[4] التونكي : محمود حسن خان التونكى المولوي : عالم بالتراجم ، من فقهاء الحنفية في الهند . ولد في بلدة تونك عاصمة احدى الامارات الاسلامية في الهند، ونشأ بها، وحفظ القرآن، واخذ عن علمائها، وتوفي بها سنة 1947 م ، من مؤلفاته : معجم المصنفين . ينظر : الأعلام : الزركلي 405/15 ، معجم المؤلفين : عمر كحالة 157/12 .

[5] ينظر : شرح الفريد : عصام الدين الإسفراييني ص 20 .

[6] هراة : من أمهات مدن خراسان ، تقع قرب بوشنج ، وهي اليوم من مدن أفغانستان ، وفي إقليم فارس، قرب مدينة اصطخر مدينة تحمل اسم هراة ، والنسبة إلى هراة (هروى)، وإليها ينسب كثير من العلماء .
قال ياقوت الحموي : لم أر بخراسان عند كوني بها في سنة(670)ه ، مدينة أجل ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلا منها فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة ، محشوة بالعلماء ومملوءة بأهل الفضل والثراء . معجم البلدان : ياقوت الحموي 396/5 . وينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : الحميري 594/1 .

[7] ينظر : هدية العارفين : إسماعيل البغدادي 50/1 .، معجم المطبوعات : إليان سركيس 1330/2.

[8] شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 288/7 ؛ ومعجم البلدان : ياقوت الحموي 396/5 ..

[9] ينظر : معجم المصنفين : التونكي 375/4 .

[10] الجامي : هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي المشتهر بنور الدين ولد بولاية جام بين مشهد وهراة سنة (817)هـ ، وهو من كبار شعراء الفارسية ، وللجامي مصنفات كثيرة ، توفي سنة (898)هـ في هراة . ينظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 359/2، البدر الطالع : الشوكاني 327/1 .

[11] أبو الفتح الشريفي : هو السيد الفاضل الفقيه المتكلم الأمير أبو الفتح المدعو بتاج السعيدي الأردبيلي ، حفيد الشريف الجرجاني ، كان من عظماء دولة السلطان شاه طهماسب الصفوي وله مصنفات عديدة ، كانت وفاته بأردبيل(وهي اذربيجان) سنة (976)هـ . ينظر : ريحانة الأدب : ابن سعيد المغربي 220/3 ، روضات الجنان : الخوانساري 180/1، ومعجم المصنفين : التونكي 379/4. .

[12] ينظر : هدية العافين : إسماعيل البغدادي 51/1 .

[13] ينظر : أسماء الكتب : عبد اللطيف زادة 54/1 ، هدية العارفين : البغدادي 61/1 .

[14] ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة 1916/2 .

[15] ينظر : خزانة التراث : مركز الملك فيصل 371/3 رقم(2388) .

[16] ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة 473/1 .

[17] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 256/5 .

[18] ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة: إليان سركيس 1331/2 .

[19] وتعرف بالرسالة الترشيحية . ينظر : كشف الظنون : حاجي خليفة 853/1 .

[20] ينظر : هدية العافين : البغدادي 50/1 .

[21] ينظر : هدية العافين : البغدادي 50/1 .

[22] ينظر : إيضاح المكنون : البغدادي 44/2 .

[23] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 324/6 .

[24] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 324/6 .

[25] ينظر : معجم المطبوعات : إليان سركيس 853/1 .

[26] ينظر : هدية العافين : البغدادي 51/1 .

[27] ينظر : هدية العافين : البغدادي 51/1 .

[28] ينظر : معجم المصنفين : التونكي 376/4 .

[29] ينظر : تاريخ الأدب العربي : بروكلمان 357/5 .

(30) تنظر : شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي 288/7 .
(31) مقدمة «حاشية عصام الدين الاسفرائيني على شرح العقائد » طُبِعَ في اسطنبول سنة 1249هـ من محتويات خزانة مكتبة محمد عاصم / كوبريلي ، ص : 2 .
(32) ينظر لذلك : كشف الظنون 1145/2 ؛ وهدية العافين : البغدادي 51/1 ؛ ومعجم المطبوعات العربية 1330/2.
(33) في ج، د (قال).
(34) المثبت من ب، ج، د، هـ، ز ، وفي أ (تنبه).
(35) إذ قال الإمام النسفي : (له صفات) حيث جمعها واضافها اليه تعالى .
(36) في ب (الذات).
(37) عبارة (يدل على ثبوت الصفات من غير حاجة إلى التمسك بثبوت هذه الأسماء) سقطت من ز.
(38) في ب (مرادفها)، وفي ج (مراد بها).
(39) في ج (إيقان).
(40) عبارة (على كونه عالما يدل) سقطت من ج.
(41) في ب (وكما دل)، وفي ج، د، ز (كما دل).
(42) الزيادة من ج، د.
(43) المثبت من د، هـ وفي أ : (يذكرها).
(44) في هـ (الثبوت).
(45) أي : ثبوت الصفات مطلقا ؛ ليشمل المتكلم والمُكوّن . الباحث .
(46) عبارة (ولما بنى ثبوت الصفات) إلى قوله: (ثبوت الصفات الثمانية) سقطت من ب، ج، ز.
(47) الزيادة من د.
(48) الزيادة من د، هـ، ز.
(49) في د (ذات).
(50) في ج (كما).
(51) شرح العقائد النسفية ، ت : السقا ، ص : 28 .
(52) في ب، ج، د، هـ، ز (كلا).
(53) في ب (يقال).
(54) كلمة (على) سقطت من ج.
(55) في (أ) : (بمفهوم) ، والمثبت من بقية النسخ .
(56) كلمة (العلم) سقطت من ب.
(57) في ج، د، هـ (ثبت).
(58) في هـ (الصفات).
(59) عبارة (على أنَّ هذه صفات موجودة في المخلوقات فاندفع ما يقال هذا إنَّما يدل على) سقطت من ب.
(60) هذا القول هو للعلامة أحمد بن موسى الخيالي في حاشيته (ضمن المجموعة السنية) ، ص : 263 .
(61) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(62) المعتزلة: هم فرقة إسلامية من الفرق الكلامية العقدية ، يلقبون انفسهم بأصحاب العدل والتوحيد ، وبالقدرية، وجاءت تسميتهم بالمعتزلة بما حصل مع رئيسهم واصل بن عطاء الدي اعتزل مجلس الحسن البصري، من أبرز عقائدهم القول بخلق القرآن ، ونفي عذاب القبر ، وإنكار الصفات الثبوتية ، وأصول خمسة: العدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: الملل والنحل: 43/1؛ وينظر: العرش، شمس الدين ابو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي،مط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 2، سنة 1424 هـ - 2003 م: 1/ 50 .
(63) الشيعة فرقة إسلامية وهم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخُصُوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيةً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله، ولا تفويضه إلى العامة، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه . ينظر: الملل والنحل ، للشهرستاني 1 / 146 .
(64) المثبت من ز ، وفي البقية (أسماء).
(65) كلمة (لا) سقطت من ج، ز.
(66) كلمة (إثبات) سقطت من ج.
(67) في ب (صفات).
(68) كلمة (على) سقطت من ب.

(69) الزيادة من هـ.
(70) في ج (ومما لا يسلبه)، وكلمة (سلبه) سقطت من د، هـ، ز.
(71) في ب، ج، د، هـ، ز (و).
(72) في ب (فلأنَّ).
(73) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(74) كقوله تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [سورة الرعد:9].
(75) كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة:32].
(76) كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [سورة الأنعام:65].
(77) كقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [سورة الروم:54].
(78) كقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة:255].
(79) كما في الصحيح قال سيدنا الخضر لسيدنا موسى : ((يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ)). رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن رقم (4725) ، 88/6 .
(80) المثبت من ب، ج، د، هـ، ز (الشاهد) ، وفي أ : (المشاهدة).
(81) في ج (والغائب).
(82) في ج (أن انكشاف).
(83) كلمة (الواجب) سقطت من ج.
(84) كلمة (إن) سقطت من ج.
(85) في ب، ج، د، هـ، ز (الاثنين).
(86) كلمة (قوله) سقطت من د.
(87) في ج، د، هـ، ز (زعم).
(88) في ز (المنسوبة).
(89) في د، هـ زيادة (من الكامل).
(90) ذكره ابن الوردي في تاريخه . تاريخ ابن الوردي ، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: 749هـ) ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م : 225/1 .
(91) كتاب «المواقف» وهو مما ألَّفه العلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي القاضي (ت: 756هـ) ، وهو من أعمد كتب علم الكلام عند أهل السنة والجماعة ألفه العضدُ لغياث الدين ، وزير خدابنده في زمنه ، وهو: كتاب جليل القدر، رفيع الشأن ولم يُنسَجْ مثلُهُ حتى يومنا هذا . جعله على مقدمة وستة مواقف : الموقف الاول للمقدمات ، والموقف الثاني للأمور العامة ، والموقف الثالث في الأعراض ، والموقف الرابع في الجواهر ، والموقف الخامس في الإلهيات ، والموقف السادس في السمعيات . اهتم العلماء به غاية الاهتمام بالشرح والتعليق والتحشية ومناقشة عباراته . ومن شروحه شرح سيف الدين الأبهري ، وشرح شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني (ت : 786هـ) ، وأشهر شروحه« شرح المواقف» للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت :816هـ) وهو الأكثر تداولاً وقبولاً وما ينصرف الذهن إليه عند إطلاقه . فرغ رحمه الله منه في أوائل شوال سنة(807هـ) بسمرقند، كذا نقل من خطه ، وعليه حواشي وتعليقات فقد اهتم العلماء به وابرزها حواشي خواده زاده ، وحسن الجلبي بن شاه فناري ، وعد الحكيم شمس الدين السيالكوتي . ينظر : كشف الظنون : 1893/2؛ وهدية العارفين :527/1-728 . وقد طُبِعَ « شرح المواقف» هذا مرَّات عديدة منها ما اعتمده الباحث وهي نسخة مطبعة دار الجيل في مصر بتحقيق د. عبد الرحمن عميرة لسنة 1997م
(92) شرح المواقف : 715/3 .
(93) كلمة (نبينا) سقطت من ج.
(94) في هـ (كرام).
(95) في ج (أنَّه أنَّ).
(96) في ج، ز (وجهة).
(97) كلمة (وهو) سقطت من ب، وفي ز (هو).

(98) كلمة (قائمة) سقطت من ج، د.
(99) كلمة (أنَّه) سقطت من ب.
(100) كلمة (معنى) سقطت من ز.
(101) في د (لرد).
(102) في د (لرد).
(103) كلمة (في) سقطت من هـ.
(104) الزيادة من د.
(105) في د (عدوا).
(106) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(107) في ج (وممَّا).
(108) كلمة (قد) سقطت من ج.
(109) في ز (صفة).
(110) في ز (والعين).
(111) الزيادة من ب.
(112) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(113) الزيادة من د.
(114) الزيادة من د.
(115) كلمة (يقال) سقطت من ب.
(116) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(117) في ب (الاختصار)، وفي ج، د، هـ، ز (الاقتصار).
(118) في ب (بأن).
(119) في ج (المغايرة).
(120) الزيادة من ب، د، هـ، ز.
(121) في ب (بكمال)، وفي ز (كمال).
(122) في ب (اختصارا).
(123) في ج (وكذا).
(124) في ج (يدخل).
(125) في ب (والجواب).
(126) عبارة (مشار إليه ومذكور) الى قوله: (لا مدخل له في الجواب) سقطت من ج.
(127) في ز (الصفات).
(128) في ج، ز (قائمة).
(129) في ب (الحدوث المذكور).
(130) في د (ولأنَّه).
(131) الزيادة من هـ.
(132) عبارة (هو وأمَّا على ما ذكره فلا موجب لذكر لا هو) سقطت من ب، ج، ز.
(133) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(134) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(135) في ب (ذكر تكفيرهم)، وفي ج، د، هـ، ز (ومنع تكفيرهم).
(136) في ب (يلزم).
(137) في ب، د، هـ، ز (لزم).
(138) في ب، ج، د، هـ، ز (عليهم).
(139) في ب، ج، د، هـ، ز (يلتزموا).
(140) في ب، ج (بكفرهم)، وفي د، هـ (تكفيرهم).
(141) في ز (من القدماء).
(142) في ج، د، هـ (تكفيرهم)، وفي ز (يكفرهم).
(143) في ز (ولو).
(144) في ج، د، هـ، ز (التكفير).
(145) في ب، ج، د، هـ، ز (ولا).
(146) في ب (لذاتها).

(147) في ب (الذوات).
(148) في د، هـ، ز (رابعتها).
(149) في ج، هـ، ز (يؤخذ)، وفي د (تؤخذ).
(150) كلمة (من) سقطت من ب، وفي د (عن).
(151) كلمة (إنَّ) سقطت من ج.
(152) كلمة (القدماء) سقطت من ب.
(153) في ب (إذا لوحظ).
(154) كلمة (الذات) سقطت من ب.
(155) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(156) في د، هـ (فكانت).
(157) في ب (الالتفات على الآخرين).
(158) في ج، د، هـ، ز (يثبت).
(159) في ج، د، هـ (يشهد).
(160) في ج (بتعدد).
(161) في هـ (الذوات).
(162) في هـ (يلزم).
(163) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(164) في ج، د، هـ، ز (والتكثر).
(165) في د (وفيه).
(166) في ج، د، هـ، ز (تكثر).
(167) في ج (تكثير).
(168) في ج (بأنَّ).
(169) كلمة (التعدد) سقطت من ب.
(170) كلمة (أنَّ) سقطت من ج، د، هـ، ز.
(171) الزيادة من ج، د، هـ، ز.
(172) في ب، هـ (التزم)، وفي ج (للزم).
(173) في ج، د، هـ، ز (بعض).
(174) في ج (ولهذا).
(175) في ب، ج، د، هـ، ز (قد).
(176) الزيادة من هـ.
(177) في د (بتعدد).
(178) في ب (منع).
(179) في ج (صفات).
(180) كلمة (نعم) سقطت من ز.
(181) في ج (التكثير).
(182) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(183) في ج، د، هـ، ز (تقرر).
(184) عبارة (من وحدات) سقطت من ب.
(185) في ب (وهو).
(186) في د، هـ، ز (تغليب).
(187) في ج (العدد).
(188) في ب، هـ (أو بأنَّه)، وفي ز (بأنَّ).
(189) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(190) عبارة (وكذا الواحد والثلاثة إلى) سقطت من ب، ج، د، ز.
(191) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(192) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(193) في ز (يعارض).
(194) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(195) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.

(196) في د، هـ، ز (واجب).
(197) عبارة (وقوله بل يقال هي واجبة لا) الى قوله: (يقال هي واجبة لذات الواجب) سقطت من ب، ج، ز.
(198) في ب (قول).
(199) الزيادة من ب، ز.
(200) في ب، ج، ز (ما ذكر يكاد لا يساعده)، وفي د (ما ذكره يكاد لا يساعده)، وفي هـ (لا يكاد لا يساعده).
(201) كلمة (أنَّ) سقطت من ب.
(202) في ج (كونه)، وفي هـ (يجعله).
(203) في ب (عليها).
(204) في هـ (يجعلها).
(205) الزيادة من ز.
(206) في ب، ج، ز (المعنى ما جعل وذكر).
(207) في ب، د، هـ (بهذا).
(208) في د (ولذا).
(209) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(210) في هـ (لتكثير).
(211) في ز (المشبهة).
(212) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(213) في ب (ويمكن).
(214) عبارة (سواء كان نقيضا بمعنى السلب أو بمعنى العدول وسلب الغير يستلزم ثبوت العين) سقطت من هـ.
(215) الزيادة من ب، ج، د، هـ.
(216) في د (فيجتمع فيستلزم).
(217) في د، هـ، ز (وسلب).
(218) الزيادة من د، هـ.
(219) في ج (وكما).
(220) في ج (اللا كانت).
(221) في ج (وكانت).
(222) في هـ، ز (معنى).
(223) في ب، ج (في معنى لا هو).
(224) كلمة (وقوله) سقطت من د.
(225) الزيادة من د، هـ.
(226) في د، هـ (الظاهر فيه فإنَّ).
(227) عبارة (وقوله لأنَّ المفهوم من الشيء) الى قوله: (وتعدد غيره من القدماء) سقطت من ب، ج، ز.
(228) كلمة (قوله) سقطت من د.
(229) في ب (الاصطلاح).
(230) في ب، هـ (يقتضي).
(231) في ب (أن).
(232) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(233) في ب (لا مغايرة له)، وفي ج، د، هـ، ز (لا يغايره ثوبه).
(234) في ب، ج (زائد).
(235) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(236) كلمة (كانوا) سقطت من ب.
(237) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(238) عبارة (إذ لا يكون القدماء) سقطت من ب.
(239) في د، هـ، ز (فإنَّ).
(240) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(241) الزيادة من هـ.
(242) في ج، د، ز (يقتضيهما).
(243) كلمة (قوله) سقطت من ج، د، ز.
(244) في ب (وبقاؤه).

(245) في ب، د، هـ، ز (فعدمها عدمه)، وفي ج (فعدمها عدمها).
(246) كلمة (عين) سقطت من ز.
(247) الزيادة من ب، ج، د، هـ.
(248) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(249) في ج، د، هـ، ز (لكن).
(250) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(251) في ب (للوجود).
(252) عبارة (نفس الأمر) سقطت من ب.
(253) في ج، د، هـ، ز (لوجودهما).
(254) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(255) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(256) في ب، هـ (أراد).
(257) في هـ (يتحقق).
(258) عبارة (على أنَّ الصِّفة اللَّازمة) إلى قوله: (لا تبقى زمانين) سقطت من ب، ج، ز.
(259) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(260) في ج (لأنَّ).
(261) في د، هـ، ز (تلك).
(262) كلمة (لا) سقطت من ج.
(263) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(264) في د، ز (لزمت).
(265) في ب (الكل والجزء).
(266) في د (بمحله).
(267) عبارة (وقد عرفت ما فيه) سقطت من ب، ج، ز.
(268) عبارة (لا يتم مع قيام دليل أقيم عليه فلا يسمع من غير إبطلاله وأيضا الصفة) سقطت من ب، ج، ز.
(269) في ج، ز (لجواز).
(270) كلمة (قوله) سقطت من ج، د.
(271) كلمة (وجود) سقطت من د.
(272) الزيادة من ج، د.
(273) الزيادة من د.
(274) الزيادة من ب، د، هـ.
(275) في ج (يتكون)، وفي د (متكفلة)، وفي ز (ليكونه).
(276) في ب، ز (الإضافة).
(277) في د، هـ (للإغناء).
(278) كلمة (الذات) سقطت من ج.
(279) في ج، ز (لمناسبة).
(280) كلمة (انفكاك) سقطت من ج.
(281) كلمة (قوله) سقطت من ب، ج، د.
(282) عبارة (لا يصح أن يكون مرادهم) سقطت من ج.
(283) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(284) في ب، ج، د، هـ (لإصلاح).
(285) كلمة (من) سقطت من ج.
(286) كلمة (فإنه) سقطت من ب.
(287) في ب، ج، د، هـ، ز (الموضوع).
(288) في د (تتوقف).
(289) كلمة (لا) سقطت من ب، ج، د، هـ، ز.
(290) كلمة (دعوى) سقطت من ب.
(291) في ز (فيهما).
(292) كلمة (إلا) سقطت من ج.
(293) كلمة (قوله) سقطت من ب، ج، د، ز.

(294) في ب (غير).
(295) كلمة (قوله) سقطت من ب، ج، د.
(296) في ز (المعنى).
(297) في د، ز (تكون).
(298) عبارة (يعني لأنَّه من العشرة والعشرة لا يكون بدونه) سقطت من ج.
(299) كلمة (لا) سقطت من ب.
(300) في د، ز (تكون).
(301) عبارة (لأنَّ المغاير للشيء مغاير لما ليس غيره) سقطت من ج.
(302) في ج (يؤدى)، وفي هـ (تروى).
(303) الزيادة من ب، ج، د، هـ، ز.
(304) الزيادة من ب، ج، د، هـ.
(305) في ج (صحف).
(306) كلمة (إلا) سقطت من ج.
(307) في ب، ج، د، هـ، ز (لزم).
(308) في ب، د، هـ، ز (يعد).
(309) عبارة (من الجهالة وما يقال إنَّه إشارة إلى أنَّ كون الشيء من الشيء وعدم تحققه بدونه) سقطت من ز.
(310) كلمة (من) سقطت من ب.
(311) في ز (فظهر).

sources of the book

1. The names of the books of Abdul Latif Zada
2. Announcements
3. Explain the possible Baghdad
4. Yalnbdar al-Ta'ali al-Shukani.
5. History of Ibn Al-Wardi, Umar Ibn Muzaffar Ibn Umar Ibn Muhammad Ibn Abi Al-Fawaras, Abu Hafs, Zayn al-Din Ibn Al-Wardi Al-Ma'ari Al-Kindi (Al-Mutawfi: 749 AH) Dar Al-Kitab Al-Almiya - Lebanon - Beirut, Printing: First, 1417 AH - 1996
6. History of Arabic Literature: Brooklyn
7. History of Arabic Literature: Brooklyn
8. Treasury of inheritance: the center of the kingdom
9. Al-Rawd Al-Muttar in the news of Al-Hamtir Al-Hamiri
10. Rawdat al-Jannan al-Khwansari
11. Rihanna Al-Adab Ibn Saeed Al-Maghribi
12. The direction of the higher astronomy
13. Sharh al-Farida Issam al-Din al-Isfaraini, research d. Noori Yasin Hussein
14. Sharh Al-Mawaqif, Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jarjani, Dar Al-Jail Press in Egypt
15. Sharh Issam al-Din al-Asfarayini on the meanings of the metaphors of Abi al-Laith al-Samarkandi.
16. Al-Arsh, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaimaz Al-Dhahabi (d: 748 AH), Research: Muhammad bin Khalifa bin Ali Al-Tamimi 1424 AH 2003
17. Discovering the suspects: Haji Khalifa
18. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi

19. Dictionary of countries: Yaqut al-Hamwi
20. Dictionary of Musnafin: Al-Tunki
21. Dictionary of publications: Ilyan Sarkis
22. Dictionary of Arabic and Arabic Publications: Iyan Sarkis
23. Dictionary of authors: Reza Kahala
24. International and settlements for the city
25. The gift of the mystics: Ismail al-Baghdadi